جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

التعاون المصري الصيني في بناء الحزام والطريق ـــ الواقع والمميزات والتحديات ومسارات التنمية عالية الجودة بين الجانبين (في الفترة 2013 ~2023)

إعداد

ما تشينغ هوا (Ma QingHua)
طالب دكتوراه بكلية التاريخ والحضارة، جامعة شانشي للمعلمين، الصين
&
د/ حامد السيد خليل
مدرس بشعبة الدراسات الإسلامية باللغة الصينية، كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، مصر

(العدد الثامن والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

التعاون المصري الصيني في بناء الحزام والطريق الواقع والمميزات والتحديات ومسارات التنمية عالية الجودة بين الجانبين (في الفترة ٢٠١٣ ~٢٠٢٣)

ما تشينغ هوا (Ma QingHua)
طالب دكتوراه بكلية التاريخ والحضارة، جامعة شانشي للمعلمين، الصين.
البريد الإلكتروني:969857498@qq.com
حامد السيد خليل
مدرس بشعبة الدراسات الإسلامية باللغة الصينية، كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: hamedmohamed.1021@azhar.edu.eg

الملخص:

في عام ٢٠١٦، وقعّت الصين ومصر مذكرة تفاهم بشأن التعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مما شكل بداية شاملة لتعاون البلدين في بناء هذه المبادرة. منذ ذلك الحين، تم التوصل إلى توافق فعّال بين استراتيجيات التنمية للبلدين ضمن إطار هذه المبادرة، حيث استمرت مشاريع البنية التحتية في التعمق، وتقدمت التجارة والاستثمار، كما تعزز التعاون في المجالات التكنولوجية والمالية، وتطوّر التعاون الثقافي والتعليم بشكل ملحوظ. ولقد ساهم تعزيز العلاقات بين البلدين، وتكامل الهياكل الاقتصادية، واهتمام الحكومة المصرية بجذب الاستثمارات الأجنبية، ودفعت الصين نحو تطوير عالي الجودة لمبادرة "الحزام والطريق" في خلق فرص كبيرة للتعاون بين الجانبين. وسترصد هذه الدراسة التعاون المصري الصيني في بناء مبادرة "الحزام والطريق" والتي ستسير وفق ثلاث عناوين أساسية، أولاً: رصد الواقع الفعلي لتعاون الجانبين في بناء الحزام والطريق. والنقطة الثانية: المميزات التي يحملها كل طرف وما يمكن أن يقدمه للطرف الآخر. والثالث: اقتراح مسارات خلاقة وإبداعية يمكن أن تفيد الجانبين لمزيد من تحقيق بناء علاقات تخدم الشعبين.

الكلمات المفتاحية: تاريخ العلاقات المصرية الصينية، التعاون التجاري، مبادرة الحزام والطريق.

Egypt-China Cooperation in Building BRI: Realities, Advantages, Challenges, and Paths for High-Quality Development

Ma QingHua
Phd Student at Shool of History and Civilization, Shaanxi Normal University, China.
Email: 969857498@qq.com
Hamed Elsayed Khalil
Department of Islamic Studies in Chinese, Faculty of Languages and Translation, Al-Azhar University, Egypt.
Email: hamedmohamed.1021@azhar.edu.eg

Abstract:
The Belt and Road Initiative (BRI), launched by China in 2013, has been transformative globally, including in Egypt from 2013 to 2023. This study focuses on economic cooperation within the BRI between China and Egypt, The study highlighted significant advancements in trade, infrastructure development, and cultural exchange between China and Egypt. Despite benefits, challenges like political differences, trade imbalances, and developmental disparities were noted, Opportunities included mutual economic benefits due to complementary structures, Egypt's attraction of foreign investments, and China's exploration of new markets. Challenges involved navigating political and legal differences and meeting diverse developmental needs, Strategic pathways proposed for enhanced cooperation include adapting to local contexts, aligning central and local government efforts, and innovating collaborative models with Western or other foreign entities. Emphasis is placed on meeting public aspirations, beginning with smaller projects, promoting Egypt's industrial capabilities, and leveraging its cultural influence for scientific and academic partnerships.

Keywords: History of Egyptian, Chinese relations, Trade cooperation, Belt and Road Initiative.

توطئة:

من نافلة القول أن مصر والصين تمثلان حضارتان عريقتان موغلتان في القدم، وهي بالتعبير الصيني المستورد هما حضارتان من أعظم أربع حضارات في العالم القديم. فالحضارة المصرية التي تربوا على سبعة آلاف عام، وما تمثله مصر من حضارة جمعت الجغرافيا والتاريخ والحضارات المتنوعة على أرضها، وكانت في فترة من الفترات هي منتهى طريق الحرير الصيني الذي كان يربط بمنتجاته وتواصله الحضارة الصينية بالعالم القديم. وحضارة الصين التي تعود إلى خمسة آلاف عام، وتميزها ينبع من تفردها؛ بأنها الحضارة الوحيدة القائمة بلغتها وثقافتها ممتدة منذ أن قامت إلى وقتنا الحالي، لم تستورد الكثير من العناصر الثقافية الأجنبية؛ لكنها في الوقت ذاته تواصلت مع العالم عبر طريقها الشهير الذي اكتشف على يد الألماني (ريشتوفن – F.V. Richthofon) عام 1877م من خلال كتابه الشهير "الصين"، والذي أشار فيه إلى طريق قديم يربط العالم القديم ... طريق الحرير.[1]

إن المبادرة الحالية التي تطرحها الصين بكل عناصرها، ما هي إلا انعكاس معاصر لما كان قام به "طريق الحرير" الصيني القديم من ربط الصين بالعالم. فقد كان طريق الحرير الصيني يمتد من عاصمة الصين "تشانغآن" (شيآن حاليا) ويسير عبر الصحاري نحو غرب الصين، فيعبر الجبال، ويمر بالأودية والواحات، ويخوض الأنهار والبحيرات، ويتجاسر على مجاهل صحاري وسط آسيا، إلى بلاد فارس وشمال الجزيرة العربية حتى الدولة البيزنطية ومصر، وحتى شرق أفريقيا. ثم إنه بعد البحث والتطوير وقيام المزيد من الدراسات عليه،

١"المعجم الكبير لطريق الحرير"، هيئة تأليف المعجم، مطبعة الشعب في شانشي، ٢٠٠٦م، ص ١. (باللغة الصينية).

تكشف هذا الطريق عن دوره الحقيقي، من خلال طريق بري عبر وسط آسيا، وطريق بحري عبر الطريق المعروف حاليا من موانئ جنوب الصين في تشوانتشو، وسوتشو، وقوانجو وغيرها ثم عبر مضيق ملقا والمحيط الهندي إلى كلكتا في بلاد الهند وسرنديب (سريلانكا) ثم البحر العربي وميناء سيراف على فم الخليج، أو يسير في بحر العرب إلى باب المندب وشرق أفريقيا ومصر. وعلى إثر ذلك أنشئت معاهد وكراسي علمية لدراسة طريق الحرير، والدور الذي اضطلع به، وتأثيره على كل مناحي الحياة في العالم القديم.

إن أهمية هاتان الفقرتان هو الإشارة إلى أن مبادرة "الحزام والطريق" الحالية التي طرحتها الصين، ما هي إلا إحياء "معاصر"، أو "نمط عصري" لطريق الحرير القديم. وما يحمله هذا الطريق من أفكار ملهمة، ومشاريع خلاقة، وإبداع الصين في ربط الماضي بالحاضر. لكن في الوقت ذاته يحمل تحديات في كيفية تنفيذ هذه المبادرة بكل ما تحمله من مضامين على أرض الواقع.

وعليه فستركز هذه الورقة البحثية على عدة أمور وستعرض مجموعة من الإشكاليات، ثم تعرض الحلول المقترحة لها، في إطار الواقع التجاري بين البلدين ومذكرات التفاهم وغيرها من الأمور المهمة. ومن أهم هذه الإشكاليات التي ستعرضها هذه الدراسة المصغرة التضارب الكبير بين ما تصدره الجهات المعنية في كلا الدولتين، وهذا من شأنه أن يضر بقضية التعاون، وحدوث ضبابية في الرؤية. الإشكالية الثانية، توسع مجالا التعاون، وتشعبها، والذي يجعل من العسير الإلمام بكل جوانب التعاون في هذا الإطار؛ لكن سيحاول الباحثين جاهدين تقديم إشارات سريعة لأهم مجالات البحث والتعاون بين الجانبين التجاري في إطار المبادرة. إضافة إلى قلة الأبحاث التي أجريت في هذا الإطار؛ وذلك نظرًا لحداثة الفترة التاريخية التي نعالجها، فهي فترة تمتد عشر سنوات تقريبًا، إلى وقتنا الحالي، ومعنى هذا أنه بداية لم يتم إجراء دراسات كافية لبيان تأثير هذه المبادرات على الواقع الفعلي، وبداهة عدم وجود آثار ملموسة تنتج عنه هذه

المبادرات. إضافة إلى وجود عامل واقعي مرتبط بمبادرة أو استراتيجية الحزام والطريق، فهذه المبادرة لا تزال الكثير من مضامينها قيد البحث والتطوير، ويتكشف الكثير من أوجه التعاون يومًا بعد يوم أثناء التطبيق العملي لأهدافها، بالتالي من الصعوبة بمكان القيام على حصر الإشكاليات التي تواجه المبادرة. لكن واعتمادًا على الأرقام المتاحة – مع ضبابيتها – والرؤية الغير مكتملة للمبادرة، والمشاريع غير المكتملة لها، ومن خلال الاستشفاف والمنطق العملي سنستشرف في المدى المنظور أن يكون لهذه المبادرات والتنفيذ الفعلي لما اتفق عليه بين الجانبين بنتائج تعود بالفائدة على الجانبين.

وستقوم هذه الدراسة على طرح واقع التعاون بين الصين ومصر لبناء الحزام والطريق، وستلقي الضوء على أهم الأرقام التي تؤشر إلى مدى تقدم التعاون بين الجانبين، ومدى التقصير فيهما. وسيستعين الباحثان خلال ذلك بأهم المواقع للمؤسسات المعنية بإبراز الإحصائيات، مثل المواقع على الشبكة العنكبوتية لكل من: وزارتي التجارة الخارجية في كلا الدولتين وجهاز مثل: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهيئة الاستعلامات وموقع رئاسة الجمهورية المصرية، وكذلك المواقع ذات الصلة؛ وعلى الجانب الصيني سيكون هناك نظائرها من المواقع المهمة، مثل مواقع: موقع الحكومة المركزية، وزارة التجارة الصينية، وموقع مبادرة الحزام والطريق، والموقع الرسمي للحكومة الصينية، وموقع منتدى التعاون العربي الصيني وغيرها من المواقع ذات الصلة. وهي مواقع مصرح بها، ومصدر رسمي لاعتماد الإحصائيات الرسمية بين كل طرف وآخر. إضافة إلى استعانتنا بأهم الدراسات التي نشرت في هذا الإطار.

مشكلة الدراسة

تأتي مشكلة الدراسة في رصده للتغيرات المتسارعة لفعاليات التعاون بين الجانبين، والذي ربما تنقصه الأبحاث القائمة على التحليل وعلى بيانات دقيقة. فإشكالية الدارسة، والتي سنناقشها في داخلها هي تضارب في الأرقام الواردة من

المؤسسات المعنية في كلا الجانبين. الأمر الآخر، أن حتى الأبحاث التي أجريت في نفس المجال، تقوم معظمها على استشراف نتائج لم تتحقق بعد، بالتالي فمحاولة الوثوق بنتائج بحثية لم تظهر آثارها مسألة محفوفة بنوع من عدم اليقين في هذه النتائج نتيجة التضارب الذي أسلفنا ذكره. لكننا سنحاول أن نحلل هذه المعطيات ونوازن بينها من خلال التسديد والمقاربة، والوصول إلى نتائج مرضية قدر المستطاع.

أسئلة الدراسة

تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات، منها: ما مدى قدرة مصر على التجاوب مع هذه المبادرة العالمية، وما مدى استفادة الجانبين الاقتصادية لكل منهما؟ وما هي المقومات التي يمتلك كل منهما حتى تأتي الصين من أقصى شرق العالم لتتعاون مع دولة في على الجانب الآخر من العالم؟ وما هي التحديات التي تواجه كل منهما؟ إلى غيرها من الأسئلة التي سنجيب عنها في ثنايا الدراسة.

الإطار التاريخي

حددنا الإطار التاريخي للدارسة بداية من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٣، أي عقد من الزمان تقريبًا، بالتالي، فإن النتائج والإحصائيات والمعلومات ستعتمد في الغالبية العظمى على هذه الفترة التاريخية. والسبب في ذلك، أن مبادرة الحزام والطريق كان طرحها في عام ٢٠١٣م.

أهداف الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في عمل تقييم مرحلي أو إن شئنا نقول مبدئي ورصد للمشكلات والتحديات والفرص المتاحة للجانبين المصري والصيني ولاسيما الاقتصادية منها، في إطار المبادرة الصينية؛ لنحكم بها على مدى تطور العلاقات بين مصر والصين، والأثر الذي يحدثه هذا التطور على الجانبين، وذلك بين حضارتين كبيرتين في العالم، ودولتين تمثلان ثقلًا جيوسياسي في

العالم. مصر بما تمثله من ريادة إقليمية وربما عالمية أيضًا، والصين كما هو معروف بتفوقها في مجالات مختلفة وريادتها للكثير من المجالات في العالم؛ أضف إلى أهميتها العالمية، ودورها في السياسة العالمية.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث عرضت الدراسة وصف الواقع الفعلي للعلاقات المصرية الصينية في الجانبين، ويحللها من خلال المعطيات المتاحة من هذا الوصف للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها.

لقد كانت مصر من أوائل الدول التي أعلنت تأييدها لقيام الصين الحديثة، وأول دولة عربية وربما شرق أوسطية (بالتعبير الغربي) أقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الصين، وكان التعاون في "حركة عدم الانحياز"، التي كانت مصر والصين من أهم الدول المشاركة فيها، والمبادئ التي اتفقت عليها مصر مع الصين وجميع الدول المشاركة من المبادئ التي لا تزال مثار تقدير من كافة الأطراف، وإلى اليوم، لا تزال الدولتان ومسؤوليها يشعرون بمدى القرب بين الدولتين من حيث التعاون في وقت كان العالم لا يسمع إلا صوت قطب واحد، ورأي واحد. وتعاون الطرفان أثناء الفترة الناصرية في العديد من المجالات، كانت قاعدة للتعاون بين الجانبين، إلى أن جاءت فترة التسعينات، والتي تعاونت فيها مصر والصين في إنشاء أبرز منطقة للتعاون الاقتصادي بخليج السويس ... "منقطة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين" (تيدا).

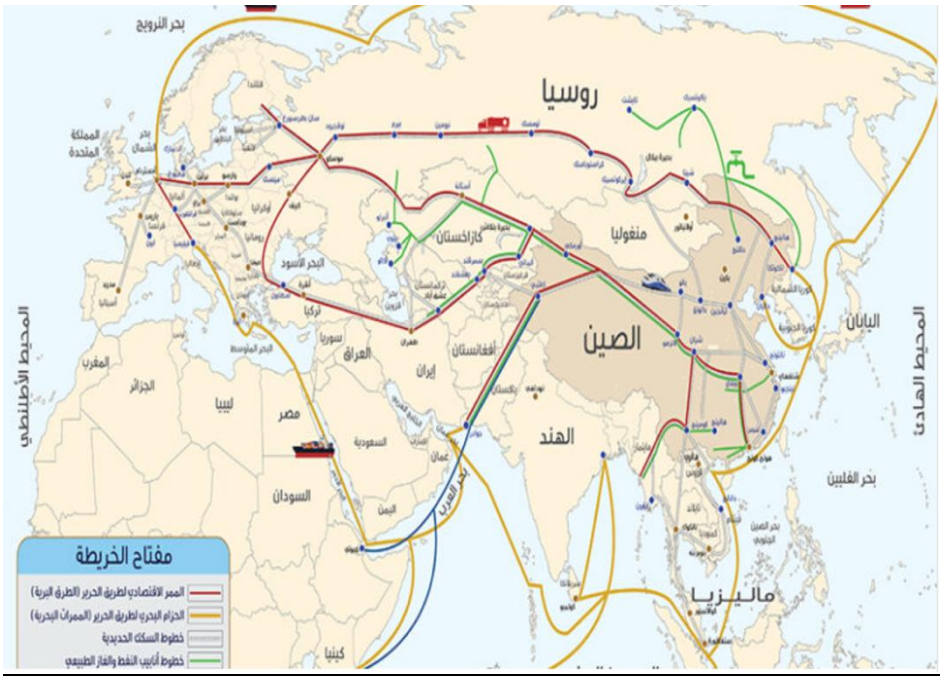

خريطة تبين مبادرة الحزام والطريق وامتداداتها والطرق البرية والبحرية التي ستربط العالم

(مصدر الصورة: مركز إيجيبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية)

إحياء طريق الحرير القديم

انطلاقًا من المقولة أن "الحاضر امتداد للماضي"، وأن "الأحداث التاريخية تتكرر" بشكل أو بآخر، أو ما يسمى "التاريخ يعيد نفسه" حينما تتشابه عناصره، وتتكامل عوامله، ربما بصورة قريبة أو أقرب إلى الحدث الذي وقع في الماضي. وهذا ما ينطبق على الصين في مبادرتها التي طرحتها مؤخرًا.

فقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ في سبتمبر وأكتوبر من عام ٢٠١٣م، خلال زياراته لكل من كازاخستان وإندونيسيا مبادرة "حزام طريق الحرير الاقتصادي" و"طريق الحرير البحري في القرن الواحد والعشرين" (التي سميت مجتمعة لاحقًا بـ: "مبادرة الحزام والطريق" " Belt and Road Initiative (BRI))". وفي مارس من عام ٢٠١٥م، أصدرت الحكومة الصينية "رؤية عملية

لدفع بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الواحد والعشرين".

كما تفصح المبادرة، فإن مبادئها تقوم على "التشاور، والتنسيق، والمشاركة، وتبادل المنافع المشتركة، وتحقيق الربح المشترك"، وتطرح مفاهيم أخرى مبتكرة مثل: "المصير المشترك للبشرية"، و"نظرية السلام العالمي"، وغيرها من المفاهيم، والتي تركز على التواصل السياسي، وترابط البنية التحتية، وتيسير التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب. تهدف المبادرة إلى تعزيز التنمية والازدهار المشترك للدول على طول الطريق، مما يضيف دافعًا جديدًا للسلام والتنمية في العالم.

لقد لقيت مبادرة "الحزام والطريق" استجابة إيجابية من كثير من دول العالم، ولاسيما الجانب المصري. حيث أشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى أن المبادرة التي طرحتها الصين لبناء "الحزام والطريق" تمثل فرصة هامة لنهضة مصر، معربًا عن استعداد بلاده لدعمها والمشاركة فيها بفاعلية.[1]

وفي يناير من عام ٢٠١٦م، وقع الجانبان "مذكرة تفاهم بين الصين ومصر بشأن الدفع ببناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الواحد والعشرين" (التي تُعرف بمذكرة تفاهم بناء "الحزام والطريق")، مما شكّل بداية رسمية للتعاون بين البلدين في هذا الإطار. وفي ذات الفترة، وقع البلدان أيضًا "الخطوط العريضة التنفيذية لخطة الشراكة الاستراتيجية الشاملة لمدة خمس سنوات"[2]، التي تهدف إلى تحويل تقدم العلاقات الثنائية بين

---

١ آخر زيارة كانت في عام ٢٠١٤م، والتي شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات وأهمها رفع التعاون إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة". https://linksshortcut.com/YOgEY عن الهيئة المصرية العامة للاستعلامات.

٢ راجع موقع منتدى التعاون الصيني المصري على الرابط التالي:
http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/gjydyl/201601/t20160122_6875161.htm

البلدين إلى مزيد من الإجراءات العملية، مما يسهم في دفع التعاون بينهما إلى مرحلة متقدمة.

من هذا المنطلق نحن بحاجة إلى معرفة الواقع الذي وصل إليه التعاون في مبادرة الحزام والطريق، وإلى أي مدى تم تنفيذ ما اتفق عليه بين الجانبين خلال هذه الفترة.

أولا: واقع التعاون المصري الصيني في بناء مبادرة الحزام والطريق

منذ عام ٢٠١٦م، احتفلت الصين ومصر بالذكرى الثالثة لبدء بناء مبادرة الحزام والطريق بشكل مشترك. خلال هذه الفترة، تم التنسيق المستمر بين السياسات في المؤسسات المعنية بين للبلدين، وشهدت المجالات التعاونية توسعًا متزايدًا. وتم تنفيذ سلسلة من المشاريع الرئيسية بنجاح، مما أسفر عن الواقع الذي يتمثل في النقاط التالية:

أولاً: تنسيق استراتيجيات التنمية بين البلدين بشكل وثيق.

لقد أكد "البيان المشترك بين مصر والصين لتعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة" في مايو من عام ٢٠٢٤م، الذي وقعه البلدان على ضرورة تحقيق تناغم بين مبادرة الحزام والطريق و"رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"؛ لضمان سير العمل بالمشاريع التعاونية بين البلدين بأمان وسلاسة. وفي الوقت نفسه، تم التنسيق بين "مبادرة الحزام والطريق" مع استراتيجية "إحياء ممر قناة السويس" للتنمية الاقتصادية في مصر بشكل فعال. ثم إن الطرفان وقعا اتفاقيات ووثائق تفاهم بشأن تطوير ممر قناة السويس والمرحلة الثانية من منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، في المنطقة الحرة بخليج السويس. كما تم تشكيل لجنة تنسيق حكومية بين وزارة التجارة الصينية وهيئة منطقة السويس الاقتصادية في مصر استنادًا إلى "اتفاقية التعاون بين وزارة التجارة الصينية وهيئة منطقة السويس الاقتصادية في مصر"؛ بغية تعزيز بناء وتطوير منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري في السويس.

ثانياً، التعميق المستمر في البنية التحتية بين مصر والصين.

لقد تم تركيز التعاون في مجالات النقل، والطاقة، وتكنولوجيا الاتصالات، والرقمنة. ففي مجال النقل، شاركت الشركات الصينية في بناء سلسلة من المشاريع الرئيسية: فبراير ٢٠٢١م، أكملت شركة الهندسة الصينية للموانئ مشروع ميناء السخنة الثاني للحاويات. وفي يوليو من عام ٢٠٢٢م، قامت مجموعة سكك حديد الصين (CREC) ببناء خط السكك الحديدية الخفيفة في مدينة العاشر من رمضان بمصر. وفي يونيو من عام ٢٠٢٣م، وقعت مجموعة جيزوبا الدولية للهندسة الصينية (CGGC) اتفاقية لتوسيع مطار القاهرة وإنشاء منطقة الخدمات اللوجستية الخاصة به. [١]

وفي مجال الطاقة، بنت شركة الصين لتجهيزات الطاقة ١٥ خط نقل بقدرة ٥٠٠ كيلو فولت يمتد طولهم ١١٥٠ كيلومترًا داخل مصر، منذ بداية عام ٢٠١٦م حتى نهاية عام ٢٠٢٠م. ووقعت شركة الطاقة الصينية عقد مشروع لطاقة الرياح في خليج السويس بقدرة 1100 ميجاواط. [٢]

وفي مشاريع الطاقة المتجددة، وقعت شركة البناء الكهربائي الصينية اتفاقية مع الجانب المصري في أكتوبر ٢٠٢٢م لبناء مشروع طاقة رياح بقدرة ٥٠٠ ميجاوات في خليج السويس، وفي ديسمبر ٢٠٢٤م، بدأت محطة كوانغنغ الشمسية في مصر التشغيل، وهي مشروع من شركة البناء للطاقة الصينية.

وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات والرقمنة، قدمت شركة زيت ZTE خدمات الإنترنت العالي السرعة لأكثر من ١٥٠٠ قرية في مصر، حتى نهاية عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى تحسين ملحوظ في سرعة الإنترنت. في مايو ٢٠٢٤،

---

١ وزير الطيران المدني يلتقي بمجموعة جيزوبا: https://linksshortcut.com/hNfvi

٢بوابة الحزام والطريق: https://linksshortcut.com/qPHkb

بدأت نقطة الوصول السحابية لهواوي في القاهرة العمل رسميًا، مما يدل على بداية تشغيل مركز البيانات والحوسبة السحابية للحكومة المصرية، وهو خطوة هامة نحو بناء البنية التحتية الرقمية في مصر.

ثالثًا: تزايد حجم التبادل التجاري بين مصر والصين

منذ عام ٢٠١٤م، بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين ومصر أكثر من عشرة مليارات دولار أمريكي، حيث وصل إلى 19.7 مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، وهو رقم قياسي جديد. وأما في الأعوام التالية ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م، فقد تقلص قليلًا حجم التعاون التجاري بين الجانبين، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية على التوالي 17.92 مليار دولار أمريكي و 15.81 مليار دولار أمريكي.[٣٢١]

إن الصين تحتاج من مصر المنتجات المعدنية والزراعية بشكل أساسي، إضافة الكثير من بعض الوقود والزيوت ومنتجات التقطير، ومنتجات الرخام والأسمنت وغيرها. وعلى الصعيد الزراعي صدرت مصر إلى الصين بعض الفواكه وبعض المنتجات الزراعية. بينما تصدر الصين لمصر بشكل أساسي المنتجات الصناعية الجاهزة. إن الصين ليست فقط أكبر شريك تجاري لمصر،

١المصدر السابق.

٢ ثمة تضاربًا بين ما تذكره الهيئات الصينية والهيئات العربية، فبينما تذكر هيئات الإحصاء المصرية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حجم الميزان التجاري بين الدولتين في عامي 2022,2023 بلغ على التوالي 13.9 و 16.6 مليار دولار؛ نجد على النقيض من ذلك أن الأجهزة المعنية الصينية على الجانب الآخر تذكر أن الرقم 17.92 و 15.81 بالتالي هناك فروق كبيرة وتضارب في الأرقام يجب أن يوضع في الحسبان.

٣الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: https://2u.pw/5MwknG8s

بل هي أيضا واحدة من أنشط الدول المستثمرة في مصر. فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٢٣م، بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الصيني إلى مصر ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، وبلغت الاستثمارات المباشرة الإجمالية ١.٢٩ مليار دولار أمريكي.[١] حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وكانت هناك حوالي ٢٠٧٠ شركة صينية مسجلة في مصر.[٢٣] شركات مثل سينوبك، سينوترانس، جيوشي، هواوي، هاير، مايديا، وكانجيا تعد من الشركات الرئيسية التي تستثمر في مصر. وتشمل المشاريع الرئيسية التي تم إنشاؤها أو تم الانتهاء منها مشاريع، مثل: منطقة الأعمال المركزية في العاصمة الجديدة (CBD).

وفي المخطط التوضيحي التالي يبرز مدى التقدم بين الجانبين من عام ٢٠١٤~٢٠٢٣ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء المصري:[٤]

١وزارة التجارة الصينية، والمكتب الوطني للإحصاء، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي (المحررون): بيان إحصائي بشأن الاستثمار المباشر الخارجي للصين بحلول عام ٢٠٢٣، بكين: مطبعة الأعمال الصينية، ٢٠١٤، ص ٤٧.

٢المصدر السابق ص ٥٣.

٣إدارة الاستثمار الخارجي والتعاون الاقتصادي بوزارة التجارة، ومعهد التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي بوزارة التجارة، والمكتب الاقتصادي والتجاري للسفارة الصينية في مصر (المحررون): الدليل الوطني للاستثمار الخارجي والتعاون: مصر (٢٠٢٣)، ص٥٢.

٤ راجع موقع اليوم السابع، نقلًا عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء: https://2u.pw/zpbV1VLW

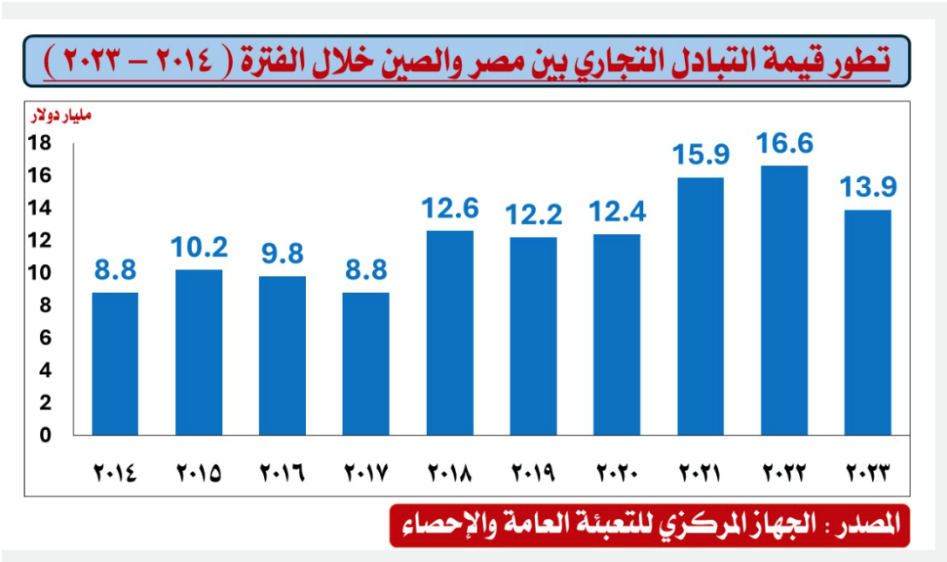

رابعًا، التعميق المستمر للتعاون في مجالي التكنولوجيا والمالية

ففي مجال التكنولوجيا، حققت الصين ومصر تقدمًا كبيرًا في مجالات إطلاق الأقمار الصناعية وبناء مختبرات الري الذكي لتوفير المياه. وفي يونيو ٢٠٢٣، تم قبول مشروع مركز الاختبارات والتجميع النهائي للأقمار الصناعية الذي تم تمويله من قبل الصين في مصر[١] والذي أنشئ في العاصمة الإدارية الجديدة؛ وفي ديسمبر من نفس العام، تم إطلاق القمر الصناعي المصري الثاني بنجاح من الصين[٢]؛ كما تم في عام ٢٠١٩م إنشاء مختبر دولي مشترك للري الذكي والتوفير في المياه بين جامعة نينغشيا الصينية وجامعة عين شمس المصرية.

وفي مجال المالية، وقعت البنوك المركزية في البلدين في ديسمبر من عام ٢٠١٦م اتفاقية مقايضة عملات محلية بقيمة ١٨٠ مليار يوان صيني/ ٤٧

١ من جريدة الوطن المصرية: خبر ٢٥ يونيو ٢٠٢٣م: https://2u.pw/7XKf012q

٢خبر من الموقع الرسمي للقناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية "سي جي تي إن": https://2u.pw/XS1yIRtR

مليار جنيه مصري، وتم تجديد الاتفاقيتين في فبراير ٢٠٢٠م وفي نفس الشهر من العام التالي؛ وفي أكتوبر ٢٠٢٣، أصدرت مصر "سندات باندا" بقيمة ٣.٥ مليار يوان صيني في السوق المالية الصينية.[١] بالإضافة إلى ذلك، يعزز الجانبان التنسيق في الساحة الاقتصادية الدولية، حيث انضمت مصر رسميًا إلى البنك التنموي الجديد وأصبحت عضوًا في آلية البريكس.

خامسًا: تنامي التعاون الثقافي والأكاديمي بين الجانبين.

ان أكثر ما يهم الصين في هذه المرحلة، هو كيفية الخروج بما حققته من منجزات علمية، ومقدرات ثقافية نحو العالم، ومحاولة الوصول بثقافتها إلى العالمية. وتلاقي خلال هذه المرحلة التاريخية المفصلية تحوُّلًا من ثقافة غربية نحو ثقافة قادمة من أقصى الشرق. ثقافة تريد أن تتعايش بشكل ما مع ثقافة غربية مهيمنة على العالم المعاصر. وفي ظل هذا التصارع غير المعلن، تبرز الصين في محاولة لإيجاد لها موطئ قدم أو ملء فراغ الثقافة الغربية التي لا تتفق في بعض النواحي مع الثقافة الشرقية، وفي نفس الوقت شعوب المنطقة العربية التي ملت من الثقافة الغربية التي فرضت عليها القوى الاستعمارية (الاحتلالية) بحكم فترات الاحتلال التي امتدت لفترات طويلة. وهذا "الصراع" – إن جاز التعبير – يتيح للصين فرصة قوية في محاولتها لشرح ثقافتها ونقلها إلى العالم.

ومن خلال المبادرة وفي إطارها تم تنظيم فعاليات مهمة مثل "عام ٢٠١٦ كعام الثقافة الصينية المصرية"، و"عام ٢٠٢٤ كعام الشراكة الصينية المصرية"، وتم تنظيم معرض شنغهاي للحضارة المصرية القديمة عام ٢٠٢٠ بنجاح، مما ساهم في تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين. وفي المجال التعليمي، تم توقيع

١صحيفة الشرق الأوسط السعودية: https://2u.pw/eYqoE0F8

مذكرة تفاهم بين الصين ومصر في سبتمبر ٢٠٢٠ لإدراج اللغة الصينية كلغة ثانية اختيارية في المدارس الابتدائية والثانوية في مصر، وفي سبتمبر ٢٠٢٢ تم إطلاق مشروع تجريبي لتعليم اللغة الصينية في المدارس الثانوية في مصر.[١] حاليًا، هناك أكثر من ٢٠ مدرسة ثانوية حكومية في مصر تقدم تعليم اللغة الصينية، وحوالي ٢٨ جامعة تقدم تخصصات في اللغة الصينية.[٢] وفي مجال التعليم المهني، تم افتتاح ورشة العمل "لوبان" في نوفمبر ٢٠٢٠، التي بُنيت بالتعاون بين معهد تيانجين للتكنولوجيا الخفيفة وجامعة عين شمس في مصر ومدرسة الصيانة العليا بالقاهرة، وهي تعزز نموذج التعليم المتكامل بين التعليم المهني، التعليم الفني والجامعي في المنطقة.[٣]

ثانيا: الفرص والتحديات في التعاون الصيني المصري في بناء مبادرة الحزام والطريق

إن التعاون بين الصين ومصر في بناء مبادرة الحزام والطريق يجمع بين الفرص والتحديات. وتعزيز العلاقات بين البلدين، وتكامل هياكلهما الاقتصادية، والتركيز على بناء مبادرة الحزام والطريق بجودة عالية، هي عوامل تمنح التعاون بينهما ظروفا مواتية. وفي الوقت نفسه، يواجهان اختلافات على الصعيد الوطني

---

١ وزارة التعليم المصرية: https://moe.gov.eg/what-s-on/news/chinese-language/

٢ بروتوكول بين وزارة التعليم المصرية والصينية بشأن إدراج اللغة الصينية كلغة ثانية اختيارية في التعليم ما قبل الجامعي: https://linksshortcut.com/PFrbF

٣ الموقع الرسمي لحكومة مدينة تيانجين "ورشة لوبان في مصر تحقق إنجازات مثمرة" (المقال باللغة الصينية":
https://www.tj.gov.cn/sy/zwdt/bmdt/202410/t20241012_6751146.html
وراجع المقال في موقع شبكة شينهوا النسخة العربية: https://n9.cl/h6ju2

والقيمي والنظام الاجتماعي، ويواجه الطرفين تحديات مثل كيفية معالجة عدم التوازن التجاري، مما يشكل اختباراً لتحقيق التنمية المشتركة.

(1)أهم الفرص بين الجانبين

الفرص المهمة للتعاون بين مصر والصين في بناء مبادرة الحزام والطريق تشتمل على ما يلي:

1 –**الجو الانفتاحي للمسؤولين في كلا الدولتين في ظل الوضع القائم.**

إن توفر الإرادة السياسية والعملية والتوجه العام في أي دولة هو الذي يعزز من نجاح التعاون، وغياب هذه الإرادة يؤدي حتمًا إلى إخفاق أي تعاون مشترك بين الدول وبعضها. بالتالي، فإن إصرار المسؤولين في مصر والصين على تدعيم العلاقات والسير في التعاون قدمًا لهو فرصة سانحة للتعاون بين الدولتين للمضي قدمًا نحو تحقيق بعض ما تطمح إليه المبادرة، والرؤية المصرية 2030م.

حيث يصر المسؤولين في كلا الدولتين على تعزيز التعاون في كافة المجالات، واستمرار هذا التعاون بما يحقق الأهداف المرجوة من هذا التعاون. فمؤخرًا، فوقّعت الحكومتان الصينية والمصرية في ديسمبر من عام 2014م على "البيان المشترك بين الصين ومصر بشأن إقامة شراكة استراتيجية شاملة"[١]، حيث قررتا رفع العلاقات الثنائية من شراكة استراتيجية إلى شراكة استراتيجية شاملة. وفي مايو من عام ٢٠٢٤، وقع الطرفان "البيان المشترك بين الصين ومصر بشأن تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، حيث اتفقا على دفع الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما نحو بناء مجتمع مشترك للمصير في العصر

١ الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية: https://n9.cl/qqsck

الجديد.[١] من إقامة الشراكة الاستراتيجية الشاملة إلى السعي نحو بناء مجتمع مشترك للمصير بين الصين ومصر، يعكس هذا التقدم الوثيق في العلاقات بين البلدين. وفي هذه الفترة، يعزى تطور العلاقات الصينية المصرية بشكل رئيسي إلى تأثير مبادرة "الحزام والطريق"، حيث تتناسب المبادرة مع استراتيجية التنمية المصرية، وتعزز رغبة الطرفين في البحث عن التعاون والتنمية ضمن هذا الإطار.

٢. يتميز كلا الجانبين بالتكامل النسبي للهياكل الاقتصادية

ثمة اختلافات واضحة في الهيكل الاقتصادي بين الصين ومصر. حيث يعتمد هيكل الاقتصاد المصري بشكل أساسي على الزراعة والصناعة والسياحة، بينما يهيمن القطاع الصناعي والخدماتي في الصين. والتكامل هنا لا نعني به التماثل، بل ثمة وجود اختلاف يفُضي إلى حاجة الطرفين إلى بعضهما البعض لإحداث التكامل الاقتصادي. فمصر بحاجة إلى التكنولوجيا الصينية والصناعة الصينية، وكذلك الصين بعددها الضخم الذي يربوا على المليار وأربعمائة مليون نسمة بحاجة إلى الحاصلات الزراعية المصرية التي تنقص الصين في هذا الإطار. وقطاع الخدمات الصيني المتميز يمكن أيضًا أن يفيد مصر في كثير من المجالات نتيجة لحدوث طفرة في بعض الجوانب، والذي سيؤدي حتمًا إلى إحداث نقلة في قطاع الخدمات ولا سميا تلك المتعلقة بالخدمات التكنولوجية والترفيهية التي تعتمد على التكنولوجيا، كالدراجات التشاركية، والسيارات الكهربائية، والطاقة النظيفة، وغيرها من الصناعات المتميزة في الصين.

١الموقع الرسمي لمنتدى التعاون الصيني العربي "النص الكامل للبرنامج التنفيذي بين الصين ومصر بشأن تعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة": http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/gjydyl/201601/t20160122_6875161.htm

ففي مجال الزراعة، تنتج مصر بشكل رئيسي القطن، والقمح، والذرة والفواكه. ومع أن القطاع الزراعي لا يزال يشكل جزءًا لا بأس به من الاقتصاد الصيني، إلا أن الصين تنقصها بعض المحاصيل الزراعية المتوافرة في مصر، مثل بعض الفواكه، وبعض المحاصيل كالموالح، التي تحتل المرتبة الثانية كأكثر الدول المصدرة للصين في العالم. إضافة إلى المانجو وغيرها من الحاصلات الزراعية.[١]

أما في مجال الصناعة، فإن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل رئيسي على صناعات النفط والغاز، والحديد والصلب، وصناعة النسيج، بينما يمتلك الاقتصاد الصيني تنوعًا كبيرًا في قطاع الصناعة، ويشمل: الصناعات الميكانيكية والإلكترونية، وصناعة السيارات، والكيماويات، والصلب، والطيران، والكهرباء، مع تحول سريع في السنوات الأخيرة نحو تحديث الصناعات التقليدية وتطور الصناعات عالية التكنولوجيا.

وفي قطاع الخدمات، يعتمد الاقتصاد المصري بشكل رئيسي على السياحة والنقل البحري، بينما يحتل قطاع الخدمات مكانة رائدة في الاقتصاد الصيني، ويشمل العديد من المجالات مثل المالية، والعقارات، والتعليم، والرعاية الصحية، والسياحة.[٢]

١التبادل الزراعي بين مصر والصين ... شراكة وتعاون. د غادة رجب، مجلة الصين اليوم، عدد مارس 2024.

٢ مستقبل العلاقات المصرية الصينية، مجلة الشرق الأوسط، طارق محمد هلال حسن، عدد 106، عام 2024.

٣. وضع مصر الحالي الذي يولي اهتمامًا بالغًا بجذب الاستثمارات الأجنبية

في ظل الوضع القائم في مصر حاليا، وما تواجهه من ضغوطات شُح العملة الأجنبية، وما تعانيه من الدين الخارجي المتزايد؛ تحاول الحكومة المصرية العمل بجد نحو ابتكار وعمل تسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما الصينية. فعلى المستوى القانوني، تم تحديد أن المستثمرين الأجانب يتمتعون بنفس المعاملة القانونية التي يحصل عليها المواطنون المصريون، وتم تعديل العديد من القوانين، مثل: "قانون الاستثمار"، "قانون الشركات"، و"قانون الإفلاس". وتضمن "قانون الاستثمار" مجموعة من الحوافز، حيث يمكن للشركات الأجنبية المسجلة بموجب هذا القانون الاستفادة من تسهيلات معينة وسياسات استرداد الضرائب.

وفي مجال إدارة العملة الأجنبية، يتم ضمان حرية تحويل الأموال والأرباح إلى الخارج؛ وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، تم فتح بعض القطاعات الاحتكارية مثل بيع الغاز الطبيعي، والكهرباء، وبناء السكك الحديدية أمام رأس المال الخاص، بالإضافة إلى تبسيط عملية مراجعة الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.[١]

وفيما يتعلق بالخدمات الاستثمارية، أنشأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر ١١ مركز خدمة للمستثمرين في جميع أنحاء البلاد لتوفير خدمات شاملة للمستثمرين.[٢] كما أعرب المسؤولون المصريون عن تطلعهم للاستثمار الصيني. في يوليو ٢٠٢٤، خلال لقاء مع أعضاء الجانب

---

١ مؤتمر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لحوافز الاستثمار وتبسيط الإجراءات: https://n9.cl/ofndz

٢الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/pages/wecanhelp.aspx#51

المصري لمجلس الأعمال المصري الصيني (ECBC)، شدد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري "الخطيب" على أن تعزيز التعاون في مجال الاستثمار والتجارة مع الصين يعد جزءًا هامًا من خطة مصر الوطنية، وأن مصر ستكثف جهودها لجذب المزيد من الاستثمارات الصينية.[1]

وعامل آخر غير مباشر يتعلق بهذا الأمر، هو تقلص الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم، والذي يعني ركود اقتصادي في كثير من دول العالم، ولاسيما مصر.[2] وإن كان هذا يمثل مشكلة في حد ذاتها؛ إلا أنه على الجانب الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية يمثل فرصة سانحة لرؤوس الأموال الصينية الباحثة عن سوق رخيصة الأيدي العاملة، والتي تدفع

٤. حاجة الصين الماسة إلى التعاون من أجل فتح أسواق جديدة على المستوى العالمي

إن الصين ولفترة طويلة انكفأت على ذاتها، فقد اعتمدت في فترات من التاريخ على الانعزالية، و "التوجس" من الأجنبي. وذلك نابع من بعض التجارب غير الجيدة مع المستعمر الأجنبي في بعض الفترات التاريخية، التي جعلت هناك هاجسًا في فترات معينة من التاريخ الصيني للانفتاح على الخارج، وذلك كما حدث في بداية عصر مينغ (1368~1644) وفرض سياسة الانغلاق، التي استمرت فترة من الفترات، ثم ما لبثت أن حاولت الصين استعادة التواصل مع العالم الخارجي عبر الرحلات البحرية للبحارة المسلم الصيني جينغ خه. وكذلك مثلما حدث في نهايات فترة تشينغ، والتغول الأجنبي بعد حرب الأفيون، التي

١لقاء وزير الاستثمار مع أعضاء مجلس الأعمال المصري الصيني: https://n9.cl/qu26r

٢ الصين والدول العربية ... مرحلة جديدة من التعاون والتوازن الاستراتيجي، د. عماد الأزرق، مجلة آفاق مستقبلية، العدد 3 يناير 2023.

تميزت بوجود امتيازات أجنبية وفرض معاهدات غير متكافئة، ودفع ضرائب للدول المنتصرة، ما جعل الصين تنغلق على نفسها حتى نهاية العصر الامبراطوري، والذي انتهى بثورة شينهاي، والتي أطيح من خلالها الامبراطور الصيني، عام 1912م، وبدأت الصين عهدًا مختلفًا؛ لكن ظلت هذه الحوادث تؤثر في العقلية الصينية، بمحاولة الاكتفاء الذاتي. وهذا ما فعلته الصين بعد إقامة الصين الجديدة عام 1949م، إلى أن جاء الانفتاح المتدرج بوصول الرئيس الصيني دينغ شياو بينغ – زعيم الانفتاح – والتقارب مع الغرب، ليكلل ذلك بطفرة اقتصادية قوية، والاستفادة من التطور الصناعي الغربي، وإحداث نمو اقتصادي إلى أن أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتجربتها الاقتصادية التي أضحت مثالا يحتذى لكثير من الدول النامية.

بعد هذه الطفرة الاقتصادية، وصل الاقتصاد الصيني – برغم العدد الضخم من السكان، وحاجة السوق الصيني لكثير من عناصر النمو الاقتصادي – إلا أن السوق الصيني وصل إلى حالة من "التشبع" في كثير من الصناعات، أدى إلى أن يتباطأ نموه في العقد الأخير، وهذا ما تفصح به بيانات الحكومة الصينية، حيث دعت الحاجة للخروج من عنق تباطأ النمو الاقتصادي إلى الخارج، واستحداث اتفاقيات وخلق فرص عمل جديدة، وشراكات اقتصادية تعود بالنفع على النمو الاقتصادي الإجمالي للبلاد، من هنا تأتي فرصة مصر لجذب الشركات الصينية التي تريد فتح أسواق جديدة لها في الخارج.

وعليه فقد، دخلت حاليا مبادرة "الحزام والطريق" مرحلة جديدة من التحول. حيث عُقدت مؤتمرات وأقيمت ندوات، بغية تعزيز هذا الاتجاه. ففي إبريل ٢٠١٩م، عقد منتدى قمة التعاون الدولي الثاني لمبادرة "الحزام والطريق" بنجاح في بكين، ما أطلق مرحلة التنمية عالية الجودة للمبادرة. وفي أكتوبر من عام ٢٠٢٣م، خلال افتتاح منتدى قمة التعاون الدولي الثالث، أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عن ثمانية إجراءات تدعم بناء "الحزام والطريق" عالي الجودة،

وهي: بناء شبكة تواصل متكاملة لـ "الحزام والطريق"، ودعم بناء اقتصاد عالمي مفتوح، وتعزيز التعاون العملي، والترويج للتنمية الخضراء، ودفع الابتكار التكنولوجي، ودعم التبادلات الشعبية، وبناء طريق شفاف، وتحسين آلية التعاون الدولي لمبادرة "الحزام والطريق". وبالتالي، مثَّل هذا الإعلان علامة فارقة في دخول بناء "الحزام والطريق" إلى مرحلة التنمية عالية الجودة. وهذا ما أفصحت عنه قيادة البلدين في لقاءاتهما، وفي لقاءات المسؤولين بين الجانبين.[١]

٥. ضرورة إدراك الجانب الصيني لأهمية مصر من كافة الجوانب

ربما يقال إن الصين رفعت التعاون الاقتصادي من تعاون شامل، إلى علاقة شراكة استراتيجية شاملة، والتي تتمتع بها عدد محدود من الدول؛ وذلك لإدراك أهمية مصر. وعلى الرغم من أن الصين بذلت في الآونة الأخيرة جهودًا مشكورة في تفعيل العديد من المشاريع، وانتقال الكثير من الشركات الكبرى للعمل في مصر.

لكن في اعتقادنا، أن الصين برغم ذلك، لا تزال بعيدة عن إدراك أهمية مصر بالشكل الكافي. فهناك عدة أبعاد يجب إدراكها بين الجانبين؛ فالصين معروفة بأنها الدولة الأكبر صناعيا من حيث الكم في العالم، ثانيًا: ثقلها السياسي، الذي تحبوا به على قدم الاقتصاد والجغرافيا. لكن الصين على الجانب الآخر، لم تدرك أهمية في التعاون الإقليمي في حل القضايا الإقليمية ومشاركة مصر بشكل فاعل في الانخراط في القضايا الإقليمية. ربما لها أبعادها ومصالحها التي تضعها في الاعتبار، وهو أمر متفهم ومعقول؛ فإن كل دولة برغم إصرارها على التعاون، فلها أيضًا اعتباراتها الخاصة، ومصالحها التي ربما

١ وزارة الخارجية المصرية، البيان المشترك الصادر عن الوزيرين: https://www.mfa.gov.eg/ar/Ministers/Details/StatementsAndWordsOfTheMinisterOfForeignAffairs/845

تتقاطع أو تتصادم مع بعض الأمور، والتي ربما تخشى على صورتها في الدخول بشكل أكبر في مشاكل الشرق الأوسط، التي ربما يستغلها الإعلام الغربي بشكل خاطئ. لكن في الأمد المنظور سيفرض الواقع الجيوسياسي، ومكانة الصين التي ستتبوؤها في الأجل القريب للتعامل مع قضايا لم تكن في حسبانها، كالتدخل بثقلها السياسي للتعامل مع القضايا العالمية، والصراعات المختلفة التي ما فتئت تظهر في العالم، ومنها الصراع في الشرق الأوسط على سبيل المثال. وهذا ما سيحتم على الصين التعاون بشكل أكبر مع مصر لحل القضايا الإقليمية، والمساعدة في تهيئة الأجواء الإقليمية لتسريع تحقيق النمو الاقتصادي الذي سيعود بالنفع على المبادرة. إلى غيرها من الأمور التي يفرضها الواقع على الصين لاحقا.

(2)بعض التحديات

في ظل ما أسلفنا من بيانات ومعلومات، وعرض حالة التعاون التجاري والجوانب الأخرى للتعاون بين الجانبين، لا يزال الجانبان يواجهان بعض التحديات، والتي تتمثل في التالي:

1 .اختلاف النظام السياسي والتشريعي بين الجانبين

فيما يتعلق بمصر والصين، فثمة اختلافات في نواحي متعددة. فالصين دولة اشتراكية تحت قيادة ديمقراطية شعبية، مع ثقافة كونفوشيوسية تشكل جوهر قيمها، بينما مصر جمهورية رئاسية، تسود فيها الثقافة العربية الإسلامية. وبسبب الاختلافات التاريخية والثقافية والاجتماعية، تختلف القوانين والسياسات بين البلدين. لذا، يتعين على الشركات الصينية التي تسعى للاستثمار في مصر أن تتفهم وتراعي تعاليم الدين الإسلامي والثقافة العربية المحلية، من أجل التكيف واحترام العادات والتقاليد المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الشركات على دراية باستقرار الوضع السياسي في مصر، وأن تتقن القوانين المحلية، والقوانين التجارية، والضرائب، وقوانين العمل، وكذلك القوانين المتعلقة بحماية

البيئة.

2 . التحديات في حل مشكلات اختلال الميزان التجاري بين الجانبين في إطار المبادرة

خلال التطبيق العملي لمضامين التعاون في مبادرة الحزام والطريق، ظهرت بعض المشكلات، مثل: اختلال الميزان التجاري. والذي ربما يثير حفيظة الجانب المصري؛ إذ من المفترض على قاعدة "الربح المشترك" الذي ترفعه المبادرة شعارًا لها، يجب أن يكون هناك توازنًا نسبيًّا بين الجانبين. فتشير الأرقام إلى رجحان الكفة للجانب الصيني فيما يتعلق بالأرقام التجارية بين الجانبين. والواقع الفعلي يقول، إنه ليس الأمر متعلقًا بمصر فحسب، بل إنه يتعلق بغالبية الدول، ولاسيما تلك التي ضمن المبادرة من الدول النامية. وهذه المسألة تلقفها الإعلام الغربي، وجعل منها مادة للمزايدة على الصين بأن هذه المبادرة الهدف منها إنما يتأتى في "استغلال الدول النامية"، وجعلها مصدر "تسويق" للمنتجات الصينية، بل و"استغلال موارد الدول النامية".

وفي هذا الصدد أدركت الصين مثل هذه التحديات فرفعت شعار "الفوز المشترك" (Win=Win)، وأقامت الكثير من المعارض تحت بند "معارض الاستيراد"، والتي تبحث عن فرص كثيرة للاستفادة من الموارد المختلفة على أساس زيادة التبادل التجاري من خلال محاولة خلق نوع من التوازن في العرض والطلب وزيادة الوارد من الدول التي ستتعامل ضمن إطار المبادرة.

وفيما يتعلق بهذه المشكلة، أشارت "الخطط التنفيذية الخمسية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر" في عام ٢٠١٦م إلى ضرورة بذل الجهود لدفع عملية قبول صادرات المنتجات الزراعية المصرية إلى الصين من خلال فحص وتفتيش الصحة العامة، وذلك كطريقة للمساعدة في تقليص العجز التجاري الكبير بين مصر والصين. وفي "البيان المشترك بين الصين ومصر بشأن تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة" وفي عام ٢٠٢٤م، تم التأكيد

مرة أخرى على ضرورة العمل من أجل تحقيق توازن أكبر في التجارة الثنائية، بما في ذلك السماح بدخول المزيد من المنتجات المصرية ذات الجودة العالية إلى السوق الصيني.

ومع ذلك، لا يزال تحقيق التوازن التجاري بين البلدين صعبًا ومليئًا بالتحديات، بسبب اختلاف حجم اقتصادهما، والتباين في أنواع وقيم السلع المصدرة، وحاجة الأسواق في كل منهما.

3 . إشكالية المنتجات المحلية والتعامل مع المنتجين الصينيين ... سياسة الإغراق

تتميز مصر ببعض الصناعات المحلية الخاصة، والتي تجد تحديًا من الصناعات الحديثة. ففي قطاع الصناعات اليدوية التقليدية، كالسجاد اليدوي، وبعض الصناعات المرتبطة بالسياحة والآثار، والتي تلقفها بعض المنتجين الصينيين وقلدوها، وأعادوا تصديرها إلى مصر، مثل صناعة هدايا الآثار (التماثيل الفرعونية، وأوراق البردي وغيرها)، وكذلك ما يتعلق بتقليد الآثار المصرية وعمل مجسمات مشابهة أو محاكاة لما هو موجود بمصر. هذه الإشكالية ربما كانت مثار خوف من العاملين في مثل هذه القطاعات، والتي ظهرت الكثير من المنتجات الصينية المقلدة لهذه المنتجات، الأمر الذي أضر كثيرًا بالعاملين بهذه القطاعات في مصر، بالتالي يجب على الجانب الصيني التعامل بحزم مع مثل هذه الظواهر. فالتعاون يجب أن يكون قائمًا على احترام خصوصية كل دولة وحماية منتجاتها المحلية، كما أن الصين تحافظ على خصوصية صناعاتها وابتكاراتها، فبالمثل يجب على الصين اتخاذ إجراءات عملية للحفاظ على الجانب المصري وخصوصية منتجاتها المحلية.

4 .كيفية التعاون بين مصر والصين في مواجهة القلاقل في الوضع الإقليمي

يكمن التحدي الأكبر فيما يتعلق بالبعد الخارجي الإقليمي، فيتمثل في القلاقل التي تحدث خارج إطار ورغبة الدولتين، من الصراعات الإقليمية في كل

من فلسطين المحتلة، وصراع الاحتلال الإسرائيلي مع حزب الله وعدوانه على بعض الدول العربية، مما يستدعي ردًّا ومشاركة من بعض الدول وربما ظهور جماعات مقاومة ومساندة للمقاومة في كل من اليمن، والعراق، وسوريا، وغيرها من الأماكن. وما حدث في العدوان الأخير على غزة شكل تحديًا كبيرًا؛ إذ أربك الحسابات الإقليمية وربما الدولية. فبعد جائحة كوفيد 19، وتأثيره على الأهداف الاستراتيجية التعاونية في المجالات كافة ولاسيما الاقتصادية منها، أثر هذا العامل الخارجي من زعزعة الاستقرار بل ونسف الاستقرار على المستوى الإقليمي على مجريات التقدم في المشاريع المختلفة التي كانت ضمن إطار المبادرة، وعمل على إبطاء هذا التسارع في التعاون وتنمية الخطط الاستثمارية بين الجانبين، بل وأثر بشكل أكبر على التجارة العالمية التي تعتمد عليها الدولتان من خلال النقل البحري وحرية الملاحة والمرور في البحار عبر البحر الأحمر وقناة السويس.

وعليه فالتحدي يكمن في قدرة مصر والصين، على الدعم المتبادل في جهودهما لتهدئة الأوضاع الإقليمية، وفي دعم مصر سياسيًّا في المحافل الدولية؛ للتغلب على العراقيل التي تواجهها في هذا السياق.

5 . كيفية تلبية احتياجات كل طرف لتحقيق التنمية المشتركة لا تزال مهمة صعبة

تختلف اهتمامات وتوقعات مصر والصين من التعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مما يجعل تحقيق التنمية المشتركة مهمة صعبة. فمن ناحية جانب الصيني، تُعتبر "الحزام والطريق" هي فرصة استراتيجية للتوسع والاندماج الدولي، أي استراتيجية "الانطلاق نحو الخارج"، بينما قد تكون بالنسبة لمصر بمثابة "استراتيجية جذب إلى الداخل" تهدف إلى جذب الاستثمارات والتكنولوجيا والمشروعات إليها.

لكن برأينا واستنادًا إلى الواقع، تختلف الظروف الوطنية بين البلدين، كما

أن هناك تباينًا في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، من الضروري إيجاد سبل لتمكين الشركات الصينية التي تسعى للتوسع في مصر من الحصول على فرص أفضل للتطور والنمو، وفي الوقت ذاته تلبية احتياجات مصر في مجال البناء الاقتصادي والتنمية المستدامة. إذ إن ذلك أمر بالغ الأهمية، لأنه في نهاية المطاف يحدد إلى أي مدى يمكن أن تصل الشراكة بين الصين ومصر في إطار مبادرة "الحزام والطريق" ومدى الإنجازات التي يمكن تحقيقها.

ثالثًا: المسار الأساسي لتعزيز التنمية في التعاون الصيني المصري ضمن المبادرة

لقد حقق التعاون بين الصين ومصر في إطار مبادرة "الحزام والطريق" نتائج ملحوظة، بالنظر إلى ما تم الاتفاق عليه من مشروعات، وما تم إنجازه خلال العِقْد محل الدراسة.

وفي الوقت نفسه يواجه فرصًا وتحديات. استنادًا إلى الإنجازات الرئيسية لهذا التعاون والتحديات التي يواجهها، وبخاصة في ظل الوضع الجديد الذي يتطلب تحقيق التنمية عالية الجودة للمبادرة، يجب على الطرفين العمل على استكشاف مسارات جديدة لتحقيق تنمية عالية المستوى، بناءً على ما تم تحقيقه من نتائج تعاون سابقة. بغية الوصول إلى مستوى أعلى من التعاون المشترك بين البلدين من خلال تعزيز البناء عالي الجودة لمبادرة "الحزام والطريق".

وفي الوقت نفسه، يجب أن يتماشى التعاون مع الاتجاهات الجديدة في تطوير الصناعات في مصر، وتعزيز التعاون في الصناعات الخضراء والاقتصاد الرقمي لدعم نمو الصناعات الناشئة في مصر. وعليه فثمة مجموعة من المسارات والاقتراحات والأطروحات التي نطرحها لجعل التعاون بين الجانبين مثمرًا، ويخدم المصالح المشتركة لكلا الشعبين، ومنها ما يلي:

١-يجب الالتزام بالتكيف مع الظروف المحلية، من أجل تعزيز الربط الدقيق مع الصناعات التي تحتاج مصر إلى تطويرها بشكل عاجل.

فالتعاون عالي الجودة بين الصين ومصر في إطار مبادرة "الحزام والطريق" يتطلب التركيز على نقاط الضعف في تطوير الصناعات في مصر وأحدث الاتجاهات في هذا المجال. حيث إن مصر بالرغم من تبوئها مرتبة الصدارة في إفريقيا في العديد من الصناعات، كمًّا وكيفًا؛ إلا أن التسابق المحموم لدول القارة، والتسارع العالمي في الصناعة، أوجد ضغوطًا متزايدة على الصناعة المصرية لتسابق الزمن في اللحاق بركب الدول المتقدمة في الصناعات المختلفة. فمثلًا:

القطاع الزراعي في مصر يعاني من ضعف بنيوي، ولا يزال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أمرًا بعيد المنال حتى الآن. ومنذ اندلاع النزاع بين روسيا وأوكرانيا، تفاقمت مشكلة الأمن الغذائي في البلاد. حيث إن مصر تعتمد بشكل كبير على القمح الأوكراني وغيرها من البلاد، وهذا الجانب بحاجة إلى دعم في تعزيز اكتفاء مصر من القمح، من ناحية أخرى المساعدة في إجراء البحوث والتطوير لسلالات قمحية جديدة، أو استخدام التكنولوجيا الزراعية الجديدة التي تمتلكها الصين.

وفي قطاع النقل والمواصلات؛ على الرغم من امتلاك مصر شبكة تعد أقدم ثاني شبكة سكك حديدية في العالم؛ إلا أن الوضع المأساوي للنقل والمواصلات المصرية بحاجة إلى تحديث كبير، وإلى نقل التكنولوجيا الصينية في هذا الإطار. كما أن الموانئ المصرية، برغم تميزها، إلا أنها أيضًا تعاني من تأخر كبير في قطاع التصنيع والاعتماد على الذات في توفير العناصر الأساسية لتحقيق استفادة قصوى من هذا التميز الجغرافي. فقناة السويس وموانئها، والساحل الشمالي وموانئه على البحر المتوسط بحاجة إلى المزيد من نقل التكنولوجيا العالمية، ولاسيما الصينية في تحقيق تسارع في تنمية هذه المميزات

الجغرافية لتحقيق عوائد اقتصادية للجانبين. وفي هذا الصدد، فإن الصين متقدمة في مجال السكك الحديدية؛ حيث إنها تمتلك أسرع سكك حديدية نموًّا في العالم من حيث الكم أو الكيف؛ كما أن قطاع النقل اللوجستي في الصين متميز للغاية، سواء حيث إن الصين من أكبر دول العالم تصنيعًا للسفن، وصناعاتها في هذا الجانب مشهود لها وبسفنها التي تجوب بحار العالم تنقل البضائع التي تصنعها إلى شتى موانئ العالم. وتمتلك من الموانئ التي استعانت بالتكنولوجيا الحديثة في إدارتها وتشغيلها، ونقل هذه التكنولوجيا هي مسألة ملحة بالنسبة لمصر.

وفيما يتعلق بالاتجاهات الصناعية، فإن مصر تسعى إلى تطوير الصناعات الخضراء، مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فضلاً عن صناعة الاقتصاد الرقمي كصناعات رئيسية جديدة. في المستقبل، يجب أن يركز التعاون بين الصين ومصر على تعزيز الربط بين الصناعات باستخدام التكنولوجيا لدعم التنمية الزراعية الخضراء، مع ضرورة أن تتكامل مشاريع البنية التحتية بشكل عميق مع الصناعات المحلية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون التعاون بين البلدين متماشيًا مع الاتجاهات الجديدة في تطوير الصناعات في مصر، ويجب أن يُعزز التعاون في مجالات الصناعات الخضراء والاقتصاد الرقمي لدعم نمو الصناعات الناشئة في مصر.

٢-يجب تنسيق دور الحكومة بشكل فعال، مع تمكين الحكومات المركزية والمحلية من لعب دور ريادي في تحسين آليات التعاون وتوجيه الشركات للتوسع الخارجي

في الوقت الحالي، لعبت الجهات الحكومية في كلا البلدين دورًا مهمًا في تعزيز التعاون، ويمكن النظر في تعزيز فعالية الحكومة في هذه المرحلة، من خلال التنسيق بين الحكومات المركزية والمحلية.

1 -يمكن للحكومة المركزية (الصينية) أن تواصل العمل على تحسين بناء آليات التعاون، من خلال إنشاء منصات تعاون قوية وفعالة.

2 –يمكن للحكومات المحلية في البلدين تعزيز التنسيق والتعاون، وتوجيه الشركات المحلية للانخراط في التعاون العملي ضمن الأطر الحالية.

3 –فيما يتعلق بآليات التعاون، فقد تم بالفعل إنشاء آليات للتعاون بين الصين ومصر في مجالات مثل آلية التعاون في القدرة الإنتاجية وآلية مجموعة العمل لتعزيز التجارة بين البلدين، ويمكن توسيع هذه الآليات لتشمل مجالات أخرى مثل الربط بين الصناعات، وإنشاء آليات خاصة لتطوير الصناعات المحددة.

وفيما يخص توجيه الشركات، يمكن للحكومات المحلية الصينية أن تشجع الشركات ذات السمعة الطيبة والقدرة التنافسية في الصين للذهاب إلى مصر والبحث عن فرص تجارية، ما يساعد على دفع الاستثمارات والمشروعات الهامة إلى أرض الواقع. كما يجب على الحكومات المحلية الصينية أن ترحب بالحكومات المحلية المصرية وتشجعها على إرسال الشركات المصرية للاستثمار في الصين.

٣– ابتكار نماذج التعاون، يمكن استكشاف التعاون المشترك مع الشركات المحلية في مصر، وكذلك التعاون الثلاثي مع الشركات الغربية.

في مصر، تواجه الشركات الصينية عادة تحديات من الشركات المحلية والشركات الأجنبية على حد سواء، حيث تتمتع الشركات المحلية بميزة في الأسعار خلال المناقصات. أما الشركات الأجنبية، خصوصًا الأوروبية والأمريكية، فتتمتع بسمعة أعلى وقدرة أكبر على جذب اهتمام الحكومة المصرية، حيث غالبًا ما تكون المعايير التقنية في المشاريع الكبرى مُحددة من قبل الشركات الغربية. لذلك، يمكن للشركات الصينية أن تتعاون مع الشركات المحلية المصرية ذات المؤهلات الجيدة، كما يمكنها أيضًا العمل على إقامة شراكات ثلاثية مع الشركات الغربية لتحقيق مصالح مشتركة وفوائد متبادلة.

٤-مراعاة احتياجات الناس، وتعزيز الترابط الشعبي من خلال مشاريع صغيرة ومؤثرة

حيث تعتبر مشاريع تحسين معيشة المواطنين من الطرق المهمة لتعزيز الشعور بالرضا والسعادة لدى شعوب الدول المشاركة في المبادرة. في السنوات الأخيرة، قامت الصين بإنشاء مشاريع ضخمة في مصر، مثل: السكك الحديدية[١]، الموانئ، ومنطقة الأعمال المركزية للعاصمة الإدارية الجديدة، مع التركيز أيضًا على مشاريع تخدم المواطنين مثل "ورشة لو بان" وآبار المياه في أسوان، التي أسهمت بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة للمواطنين المصريين. في المستقبل، ينبغي تنفيذ المزيد من المشاريع الصغيرة والفعّالة مثل تدريب العمالة، تجديد الطرق، وحفر آبار المياه، بهدف حل المشكلات اليومية للسكان وتعزيز الترابط العاطفي والشعبي بين الصين ومصر.

٥-توطين الصناعات والتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها الصين في مجالات متعددة في مصر أمر بالغ الأهمية.

محاولة أخذ مصر بالنموذج الصيني في طريق التنمية الاقتصادية التي اختطه الصين، ليس بحذافيره، بل بمحاولة التعلم منه قدر المستطاع. فالصين قد استفادت في نهضتها التي بدأتها بُعيد الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٩م، بجذب الشركات العالمية الرائدة، واستيراد التكنولوجيا، وفتح الموانئ، والانفتاح الاقتصادي المحسوب، إلى غيرها من الإجراءات التي اتخذتها الصين آنذاك، وتفعيل الخطط الخمسية الاقتصادية، ومتابعة تنفيذها برؤية واضحة، ومنهج ومحاسبة ومراقبة من كافة الجهات المعنية في الدولة الصينية بداية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية. وهذا ما جعل الاقتصاد الصيني يقفز من مراتب

١القطار الكهربائي الترددي الجديد، من داخل القاهرة إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

متأخرة جدًّا إلى مراتب الصدارة العالمية اليوم.

٦- على مصر البحث عن أهم المجالات التي يجب أن تفيد الجانب الصيني، فيما يتعلق بالتعاون في المجال الأكاديمي، والعلمي.

فالصين بحاجة لنشر اللغة الصينية، والتعرف على الشرق الأوسط، وذلك بحاجة إلى مصر للتعاون والتشاور في المسائل السياسية، والتي تحتاج مصر إنشاء بعض المراكز البحثية في الصين، وكذلك السماح للصين بالتعاون في إنشاء بعض المراكز البحثية التي وذلك لكي تشاركها وتشارك الوطن العربي والأمة الإسلامية التعاون في المنظمات الإقليمية المختلفة، ودعم القضايا العادلة للشعوب العربية، ولاسيما قضية فلسطين. فالصين بما تمتلكه من مقعد دائم في مجلس الأمن، قدمت دعمًا لا يستهان به في نصرة القضايا العربية، ومواجهة سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الولايات المتحدة في المحافل الدولية، فكانت الصين لها بالمرصاد في كثير من المواقف، ولاسيما في الحرب الأخيرة على قطاع غزة، والتي وقفت الصين فيها إلى جانب القضايا العادلة لأمتنا وللشعب الفلسطيني. [١]

٧- يجب على الصين إدراك أهمية مصر الحقيقية فيما يتعلق بالتأثير الإقليمي، عربيًّا وإسلاميًّا.

(بما تمتلك من مميزات جيوسياسية، وكذلك مميزات علمية وتاريخية بما تمثله من امتلاك التأثير العلمي من خلال الأزهر الشريف على العالم الإسلامي)، وحتى الإفريقي بما تمثله من بعد تاريخي أيضًا، والذي لها وزنها في القارة الإفريقية. هذه الأبعاد التي يجب أن تستفيد منها الصين في التعاون مع

١مصر ومبادرة الحزام والطريق – الانعكاسات السياسية والاقتصادية وخارطة طريق التفاعل الإيجابي، مخرجات ندوة في معهد التخطيط القومي المصري، ٢٠١٨. رابط مخرجات الندوة: https://n9.cl/gpeh8

مصر، من خلال التعاون في تبادل المصالح المشتركة – ربما اللامادية – مثل التعاون في مسائل إقليمية، والتعاون مع الأطراف المختلفة لتحقيق مصالح مشتركة بين الجانبين، وفي أمن المنطقة، وفي أمن الملاحة العالمية، ولاسيما في البحر الأحمر والمتوسط بالتعاون مع الشركاء الدوليين؛ لضمان أمن الملاحة العالمية، وبما يصب في مصلحة مصر أولًا والصين وبقية دول العالم.

ملخص الدراسة

إن "مبادرة الحزام والطريق" التي طرحتها الصين في عام 2013م استراتيجية خلاقة بالنسبة للصين، وكذلك بالنسبة لكثير من دول العالم. لكن المعضلة هنا والتي أخذت هذه الدراسة مصر كنموذج لهذه الشراكة، لاسيما الاقتصادية خلال السنوات العشر من 2013~2023م. والتي قامت الدراسة برصد ثلاثة عناوين أساسية، وهي رصد الواقع الفعلي للتعاون بين الصين ومصر في بناء مبادرة الحزام والطريق، ثم في عرض الفرص والتحديات، ثم اقتراح لمسارات تعاون استرشادية تسير عليها العلاقات بين البلدين لتحقيق أهداف هذه المبادرة بما يخدم مصالح الدولتين والشعبين.

فقد رصدت الدراسة الواقع الفعلي للتعاون التجاري بين الصين ومصر في إطار المبادرة الصينية، وخَلُصَت إلى أن الصين جادة في التعاون في مجالات متعددة، وعَمِل الجانبان معًا خلال الفترة التي رصدتها الدراسة على، تنسيق استراتيجيات التنمية بشكل وثيق، والتعميق المستمر للبنية التحتية، وتزايد حجم التبادل التجاري، وتنامي في التعاون الثقافي والأكاديمي بينهما.

ونأتي إلى المحور الثاني، الذي تناولت الدراسة فيه نقطتان أساسيتان وهما الفرص والتحديات، والفرص أتت من الجو الانفتاحي للمسؤولين في كلا البلدين، ثم تميُّز الهياكل الاقتصادية للجانبين، وثالثا وضع مصر الحالي التي تولي اهتماما لجذب الاستثمارات الأجنبية، ورابعًا حاجة الصين إلى التعاون من أجل فتح أسواق جديدة، ثم أخيرا ضرورة إدراك الصين لأهمية مصر الحقيقية. والنقطة

الثانية التي تعلقت بالتحديات، وهي كثيرة، لكن أهمها كان في اختلاف النظام السياسي والقوانين، وثانيا في حل مشكلات اختلال الميزان التجاري بين الجانبين، وثالثا صعوبة تلبية احتياجات كل طرف لتحقيق التنمية المشتركة.

وقد ناقشت الدراسة العنصر الثالث الذي هو المسار الأساسي لتعزيز التنمية في التعان المصري الصيني ضمن المبادرة، فقد أشارت الدراسة إلى مجموعة من المسارات الخلاقة التي يمكن أن يسترشد بها كلا الجانبين لتحقيق الهدف المنشود من المبادرة ومنها: التكيف مع الظروف المحلية لكلا البلدين، وثانيا التنسيق بين الحكومات المركزية والمحلية في كلا البلدين، وثالثا ابتكار نماذج من التعاون الثنائي بينهما مع إضافة العنصر الغربي أو شركات أجنبية أخرى، بحيث يكون ثلاثية من الصين ومصر وشركات أجنبية أخرى. ثم يجب مراعاة احتياجات الشعبين وتطلعاتهم بدءًا من المشاريع الصغيرة، ثم خامسا إدراك حاجة مصر لتوطين الصناعات والتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها الصين بها. سادسا، يجب أيضًا أن تبحث مصر عن نقل ما تحتاجه الصين من منتجاتها الزراعية أو غيرها إلى الجانب الصيني، وحتى التوسع في التعاون العلمي والأكاديمي بما تمتلكه من انتشار ثقافي وانتشار على المنطقة العربية والإسلامية.

وآخرًا، نود أن تستثمر بعض ما توصلت إليه الدراسة في تدعيم أواصر التعاون بين الجانبين، وأن يؤتي التعاون بين الصين ومصر في مختلف المجالات إلى الرخاء والنمو والازدهار لكلا الشعبين.

المراجع والمصادر

الأبحاث والمجلات

- أفريقيا ومبادرة الحزام والطريق بعد عشر سنوات ... الإنجازات والتحديات، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١١٠، أكتوبر، ٢٠٢٣م.
- التبادل الزراعي بين مصر والصين ... شراكة وتعاون. د غادة رجب، مجلة الصين اليوم، عدد مارس 2024.
- الحزام والطريق ... فصل جديد لحضارة طريق الحرير بين الصين والدول العربية، دينغ لونغ، الصين اليوم، عدد أكتوبر، ٢٠٢٣م.
- الرهانات الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق، سمية بلحسن، رسالة ماجستير بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ٨ مايو، الجزائر، ٢٠٢٠م.
- سياسة الصين الاقتصادية تجاه العالم العربي، زينب على يوسف، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، دراسة ماجستير، ٢٠٢٠م.
- الصين والدول العربية ... مرحلة جديدة من التعاون والتوازن الاستراتيجي، د. عماد الأزرق، مجلة آفاق مستقبلية، العدد 3 يناير 2023.
- مستقبل العلاقات المصرية الصينية، مجلة الشرق الأوسط، طارق محمد هلال حسن، عدد 106، عام 2024.
- مشروع الحزام والطريق ... كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، فريق المركز، العدد ٢٦، عام ٢٠٢٨م.
- مصر ومبادرة الحزام والطريق – الانعكاسات السياسية والاقتصادية وخارطة طريق التفاعل الإيجابي، مخرجات ندوة في معهد التخطيط القومي المصري، 2018.
- المعجم الكبير لطريق الحرير"، هيئة تأليف المعجم، مطبعة الشعب في

شانشي، 2006. (باللغة الصينية).

المواقع الإلكترونية:

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
- الهيئة المصرية العامة للاستعلامات
- منتدى التعاون الصيني المصري
- بوابة الحزام والطريق
- وزارة التجارة الصينية، والمكتب الوطني للإحصاء
- جريدة الوطن المصرية
- للقناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية "سي جي تي إن"
- صحيفة الشرق الأوسط السعودية:
- وزارة التعليم المصرية
- حكومة مدينة تيانجين
- شبكة شينخوا النسخة العربية
- رئاسة جمهورية مصر العربية
- منتدى التعاون الصيني العربي وغيرها.